



Measurement of Tax Effort in Iraq for the period (1990-2015)

*قياس الجهد الضريبي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

*** سحر عبد الحسين مجيد الزهيري

**أ.م.د. عياد محمد علي باش

Abstract: There are other sources of public revenues, including taxes as one of the tools of fiscal policy used by the state to achieve financial, economic and social goals. In this sense, it is necessary to diversify the sources of public revenues so that the country can alleviate the crises and oil shocks by activating the role of taxes in financing the public budget, hence the importance of research. Where the problem of research is the marginalization of the role of tax in finance, they constitute only a small proportion of public revenues, which is dangerous to the Iraqi economy and make them more vulnerable to external shocks and financial resources fluctuating. The aim of the research was to identify the funding role of taxes and activate its role in financing the public budget in Iraq through the index of tax effort, where the variables of the function could explain (77%) of the change in the energy tax.

المستخلص: هناك مصادر أخرى من الإيرادات العامة ومن بينها الضرائب باعتبارها إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية. ومن هذا المنطلق لابد من ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة حتى يتمكن البلد من تخفيف حدة الالتزامات والصدمات النفطية من خلال تفعيل دور الضرائب في تمويل الموازنة العامة، ومن هنا تتجلى أهمية البحث. حيث تتمحور مشكلة البحث في تهميش دور الضريبة في التمويل فهي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة مما يشكل خطورة على الاقتصاد العراقي ويجعلها أكثر عرضة للصدمات الخارجية وموارد مالية متذبذبة، أما هدف البحث فقد انصب على التعرف على الدور التمويلي للضرائب وتفعيل دورها في تمويل الموازنة العامة في العراق من خلال مؤشر الجهد الضريبي، حيث استطاعت متغيرات الدالة تفسير (٧٧%) من التغير الحاصل في الطاقة الضريبية.

(*) بحث مستقل

(**) جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد

(***) طالبة ماجستير - جامعة بابل - كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة : تعد الضرائب اداة من ادوات السياسة المالية تستخدمها الحكومة من اجل تحقيق عدة اهداف مالية واقتصادية واجتماعية، أذ تحتل الضرائب مكانة بارزة من بين الايرادات العامة في جميع النظم المالية لمختلف الدول بوصفها مصدرا للتمويل المالي من جهة، واداة فاعلة تسهم في تحقيق الوظائف المالية التخصيصية والتوزيعية والاستقرارية، تعاني الموازنة العامة من تهميش دور الضرائب في التمويل بسبب اعتماد العراق على ايراداته النفطية كمصدر اساسي لتمويلها، وهذا خلل كبير يتطلب الدراسة والتحليل لغرض الوصول الى المعالجات المالية والاقتصادية يمكن من خلالها العمل على ضرورة تنويع مصادر تمويل الموازنة العامة للتخفيف من حدة الصدمات الخارجية الناجمة عن ريعية الاقتصاد العراقي هذا من جهة، ومن جهة ثانية تفعيل دور الضريبة بشكل عام في العراق، ومن اجل ذلك يجب ان تتوفر للحكومة الامكانيات الكافية للقيام بعملية اصلاح ضريبي ولكون العراق يواجه اليوم عجزا ماليا في موازنته العامة وهذا يتسبب بظهور مشاكل كثيرة منها المديونية الداخلية والخارجية اضافة الى مشاكل اخرى تؤثر سلبا على الاقتصاد العراقي، وازدادت أهمية الضرائب وما يرتبط بها من موضوعات كالعبء الضريبي والطاقة الضريبية والجهد الضريبي لكونها تعد أهم المؤشرات الأساسية في دراسة الاداء الضريبي، ومن ثم التمكن من التعرف على كفاءة أداء النظام الضريبي ومدى قدرته على حشد الموارد المالية اللازمة لتمويل الانفاق العام .

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في ان تنويع مصادر الايرادات العامة يمكن العراق من التخفيف من حدة الازمات والصدمات النفطية المتكررة وانعكاساتها السلبية على اقتصاده من خلال تفعيل دور الضرائب وزيادة مساهمتها في تمويل الموازنة العامة فيه .

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث في اعتماد موازنة العراق على العوائد النفطية بالدرجة الاساس في تمويل اوجه الانفاق العام وبالمقابل تهميش دور الضريبة في التمويل فهي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الايرادات العامة مما يشكل خطورة على الاقتصاد العراقي ويجعله مرهونا بالنفط والتغيرات اسعاره في السوق العالمية.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها مدى مساهمة الضرائب في المجتمع ومدى استغلال المجتمع للطاقة الضريبية ومدى امكانية رفعها الى مستويات اعلى مما هي عليه من خلال مؤشر الجهد الضريبي.

هدف البحث: يتمحور الهدف الرئيسي للبحث في القياس الكمي للعلاقة بين الجهد الضريبي ودوره في تمويل الموازنة العامة في العراق خلال مدة البحث.

منهجية البحث: اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي في تحليلها لتطورات كل من العبء الضريبي والطاقة الضريبية والجهد الضريبي في العراق خلال مدة البحث.

الحدود المكانية والحدود الزمانية: يمثل العراق البعد المكاني للبحث لان العراق يعتمد في تمويل موازنته العامة من الايرادات النفطية بالدرجة الاساس، اما البعد الزمني فتمثل المدة مابين (١٩٩٠-٢٠١٩)

٢٠١٥) وذلك لانها شهدت تغيرا سياسيا من نظام مركزي شامل الى نظام يدعو الى توجه نحو اقتصاد السوق.

المبحث الاول : الاطار النظري للجهد الضريبي

اولا : مفهوم الجهد الضريبي

يمكن تعريف الجهد الضريبي بانه الايرادات الضريبية المتحققة فعلا (العبء الضريبي الفعلي) منسوبا الى الطاقة الضريبية المقدرة للعبء الضريبي الامثل .

كما يعبر الجهد الضريبي عن المدى الذي يتحمله المجتمع على شكل ضرائب او مقدار الذي استغلته من الطاقة الضريبية للمجتمع، ويعبر ايضا عن حدوث حالة الارهاق الضريبي حيث تختلف مدتها تبعا لابتعادها او قربها عن الواحد الصحيح وعند تجاوز الجهد الضريبي الواحد الصحيح فان الضرائب المدفوعة فعلا تفوق الطاقة الضريبية للمجتمع^(١). حيث تتسم معظم البلدان النامية بضعف واضح في جهدها الضريبي، حيث يتم قياسه من خلال الطاقة الضريبية ومدى كفايته او عدم كفايته في التحليل ، اذ ان جميع خبراء المالية العامة يلجأون الى مقياس بسيط لتحديد هذا الجهد وهذا المقياس عبارة عن حساب نسبة حصيلة الضرائب الى الناتج القومي او الدخل القومي. وبالامكان احتساب الجهد الضريبي وفق الصيغة التالية :

$$TE = TB/TC$$

حيث ان :

TE : الجهد الضريبي

TB : العبء الضريبي

TC : الطاقة الضريبية

ومن اهم الدلالات الاقتصادية لهذا المؤشر هي^(٢) :

١- اذا كان ناتج القسمة اقل من الواحد الصحيح فان المجتمع لا يكون استغل كامل طاقته الضريبية وهذا يعني ان السياسة الضريبية غير فعالة باداء مهامها. اي بمعنى اخر هو الوضع الذي يكون فيه العبء الضريبي الفعلي اقل من العبء الضريبي الامثل مما يعني انخفاض الجهد الضريبي في الاقتصاد القومي وبالتالي وجود امكانية لزيادة الضرائب المفروضة.

^١ - احمد عبد القادر ، تقدير الطاقة الضريبية والجهد الضريبي في الاردن ، مجلة العلوم الادارية ، الاردن ، مجلد ٤٣ ، العدد ٢ ، ٢٠١٦ ، ص ٤.

^٢ - عبد الحميد الخرايشة ، الطاقة الضريبية والعبء الضريبي دراسة تحليلية في الاردن ، بحث منشور في مجلة الدراسات، الاردن ، مجلد ٢٤ ، عدد ١ ، ١٩٩٧ ، ص ٢.

- ٢- اذا كان ناتج القسمة اكبر من الواحد الصحيح فيعني ذلك ان الجهد الضريبي مرتفع في الاقتصاد القومي وان المجتمع يتحمل اعباء مالية تفوق طاقته الضريبية .
- ٣- اذا كان ناتج القسمة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يعني ان الجهد الضريبي في الاقتصاد القومي في وضع متوازن، اي ان الايرادات الضريبية تساهم بشكل كبير في تمويل النفقات العامة. وفي هذه الحالة، يكون العبء الضريبي الفعلي مساويا للعبء الضريبي الامثل.

ثانيا : اسباب ضعف الجهد الضريبي (٣)

- ١- هناك اتفاق عام بين الباحثين على ان الطاقة الضريبية كقاعدة عامة تعتمد الى حد كبير على حجم الدخل القومي.
- ٢- هناك بعض الخبراء يصلون الى نتيجة ان دالة الضرائب تعتمد الى حد كبير على متوسط دخل الفرد السنوي.
- ٣- يعزى ضعف نسبة حصيلة الضرائب الى الدخل القومي في البلدان النامية الى اتساع نطاق العمليات العينية في اقتصاداتها حيث يتم جزء كبير من عمليات التبادل خاصة في القطاع الريفي عن طريق المقايضة، مما ادى هذا الوضع ان تصبح المعاملات النقدية بالسوق اقل من الحجم الحقيقي للنشاط الاقتصادي.
- ٤- كثرة الاعفاءات الضريبية التي تقضى بها التشريعات الضريبية بالبلدان النامية في اضعاف حصيلة الضرائب.
- ٥- انخفاض الوعي الضريبي بالبلاد النامية تؤدي الى اضعاف الايرادات الضريبية للدولة، وان عدم دقة وتعقد اجراءات الجباية تسمح في ظل انخفاض الوعي الضريبي بوجود اللوات عديده من التهرب الضريبي الامر الذي يؤدي الى انخفاض حصيلة الضرائب المجمعة .
- ٦- هناك ظاهرة خطيرة تعاظمت في السنوات الاخيرة في كافة اقتصادات دول العالم الراسمالي المتقدمة والنامية ادت الى حرمان الدولة من ايراداتها القانونية المقررة، وهذه الظاهرة تسمى بالاقتصاد السرى او مايسمى بالاقتصاد غير الرسمي(او الاقتصاد الخفي).

ثالثا : مفهوم العبء الضريبي

يعد العبء الضريبي من اكثر المؤشرات استخداما لقياس فاعلية الهيكل الضريبي، ويقصد بالعبء الضريبي بصفة عامة (مدى ثقل الضرائب على المكلفين او على الاقتصاد القومي بمجموعه ، ويعبر

^٢- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، ط١، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص٧٤.

عنه بالنسبة بين مجموع الايرادات الضريبية والدخل القومي وعلى الصعيد الجزئي هو تحمل الشخص للضريبة والالتزام بها (^٤). او هو (من يقوم بتحمل او بدفع مبلغ الضريبة في نهاية الامر) (^٥). لذا فالعبء الضريبي يمثل الميل المتوسط للضرائب والذي يعبر عنه مقدار ما يستقطع من الدخل القومي على شكل ضريبة وهذا المتوسط يمثل نسبة الايرادات الضريبية الى الدخل القومي او الناتج القومي الاجمالي او الناتج المحلي الاجمالي ، والذي يمكن الوصول اليه من خلال الصيغة التالية :

$$TB = TR/Y$$

حيث ان :

TB : العبء الضريبي (الميل المتوسط للضرائب)

TR : الايراد الضريبي

Y : الناتج المحلي الاجمالي

رابعا : مفهوم الطاقة الضريبية:

تعد الطاقة الضريبية احدى المقاييس المهمة التي نستطيع من خلالها تاثير المستوى الامثل لما يمكن ان يتحمله الاقتصاد القومي من ضرائب ومدى فعالية النظام الضريبي.

لقد تم تفسير الطاقة الضريبية تاريخيا بعدة طرق مختلفة ، اولهما اهتم بعدالة توزيع العبء الضريبي بين الاقاليم او مواطني دولة معينة وثانيها اهتم بفكرة الحد الاعلى للضريبة اي القدر الذي يمكن للحكومة ان تستقطعه دون ان ينخفض الاستهلاك الى الحد الادنى (^٦).

وللطاقة الضريبية مفاهيم عديدة ولكنها من حيث الجوهر واحدة في الغالب وان اختلفت، فالمقصود بالطاقة الضريبية او ما يسمى بالطاقة الاقتصادية للضرائب بأنها (الحد الاقصى من الضرائب الذي بمقدور الحكومة جبايته دون احداث اي ضغوط اقتصادية او اجتماعية او سياسية لا يمكن تحملها) (^٧).

وعرفت ايضا على انها (الحجم الامثل للايرادات الضريبية الواجب تحصيلها في حالة تطبيق كل دولة لنظامها الضريبي بشكل فعال) (^٨).

ويرى دالتون Dalton ان هناك مفهومين للطاقة الضريبية ، الاول هي الطاقة الضريبية المطلقة وهي مايمكن اقتطاعه من الضريبة دون حدوث اثار سلبية ناتجة عن تطبيق النظام الضريبي اي تجاوز الايرادات الضريبة للطاقة الضريبة المطلقة للدولة

^٤ - كمال عبد حامد ال زيارة ، قياس العبء الضريبي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، بغداد ، مجلد ٤ ، العدد ١٤ ، ٢٠١٥ ، ص ١٩٩ .

^٥ - سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط ١ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١١ ، ص ١٥٠ .

^٦ - ريتشارد موسجراف ، بيحي موسجراف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، ترجمة : محمد حمدي السباخي ، كامل سلمان العاني ، بلا طبعة ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٩٢ ، ص ٤٦٨ .

^٧ - عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، بلا طبعة ، الدار الجامعة ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٨٦ .

^٨ - محمد عديبات ، منى ابو مازن ، تحليل هيكل الايرادات الضريبية ، مجلة دراسة العلوم الادارية ، مجلد ٢٥ ، العدد ١ ، ١٩٩٨ ، ص ١ .

والثاني الطاقة الضريبية النسبية وتكون لدولتين او اكثر عند مقارنة احدى الدولتين، اي مقارنة الايرادات الضريبية بالايرادات العامة يعطي صورة واضحة تبين ان احدى الدولتين قد تخطت الطاقة الضريبية نسبة الى دولة اخرى في حين الدولة الاخرى ما زالت دون تخطيها لتلك النسبة^(٩) .

خامسا : العوامل المحددة للطاقة الضريبية

ان الطاقة الضريبية تختلف فيما بين الدول وكذلك تختلف في ذات الدولة نفسها فتكون كبيرة في دولة معينة وصغيرة في اخرى وهذه الاختلافات ترتبط بصفة اساسية في عدة عوامل تؤثر في الطاقة الضريبية ، وهي على النحو التالي^(١٠) :

أ- مجموعة العوامل الاقتصادية : وتتضمن العوامل التالية :

(١) درجة التقدم الاقتصادي

اي ان زيادة درجة التقدم الاقتصادي في الدولة تؤدي الى زيادة الطاقة الضريبية اي وجود علاقة موجبة طردية باتفاق الاقتصاديين بالاجماع ويمكن التعبير عنه من خلال المؤشرات الاتية :

أ- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي : اي وجود علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد من الدخل القومي وبين الطاقة الضريبية اذ كلما زاد متوسط دخل الفرد زادت نسبة الفائض منه كضريبة من جهة وزيادة الطلب على السلع والخدمات التي تتطلب زيادة الانفاق الحكومي من جهة اخرى .

ب- درجة التقيد في الاقتصاد (العمق المالي) : حيث يتم قياس هذا المؤشر من خلال قسمة عرض النقود او سرعة دوران النقود الى الدخل القومي وتكون العلاقة بينهما علاقة طردية .

(٢) حجم الدخل القومي ونمط توزيعه

يعرف الدخل القومي بأنه مجموع الايراد الذي يفىء الى الامة كل عام من العمل والجهود التي بذلتها وكذلك الاستغلال الانتاجي للممتلكات ورأس المال الذي في حوزتها ، وكلما عظمت

¹ - Datton , Principles of Public Finance ,Ron Iedge and Keg an Raul Ltd ,London ,1996 ,p.164.

^{١٠} - للمزيد ينظر المصادر الاتية :

- محمد عبدالله العربي ، اصول علم المالية العامة والتشريع المالي ، ط٢ ، مطابع رمسيس ، الاسكندرية ، ١٩٥٣ ، ص٢٠٤ .

- جنان جاسم عباس الجبوري ، قياس وتحليل محددات الطاقة الضريبية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، ٢٠١٧ ، ص٣٨ .

- احمد سليمان ياسين الصفار ، السياسة الضريبية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ١٩٨٣ ، ص١٥٠ .

- مليحة جبار عبد الكعبي ، الضريبة ودورها في تمويل الموازنة العامة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٥) مصر والاردن والعراق - دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، ٢٠٠٨ ، ص٢٨ .

- عبد المطلب عبد الحميد ، مصدر سابق ، ص٢٨٨ .

الحصة المخصصة من دخول افراد المجتمع لاستهلاك سلع الكمالية كلما عظمت طاقة هذا المجتمع الضريبية وذلك بسبب اتساع الاوعية الضريبية وبالتالي ارتفاع الحصيلة الضريبية ففي الدول المتقدمة التي تمتاز بارتفاع دخلها القومي تزداد طاقتها الضريبية، اما الدول النامية التي تمتاز بانخفاض دخلها القومي تكون طاقتها الضريبية منخفضة، وتكون العلاقة بين الدخل القومي والطاقة الضريبية علاقة طردية .

كما يعد نمط توزيع الدخل القومي من احد العوامل المؤثرة في الطاقة الضريبية ويقصد به هنا التوزيع الوظيفي للدخل بين عوائد الملكية والعمل ، واذا زاد التفاوت في توزيع الدخل انخفضت الطاقة الضريبية والعكس صحيح اي وجود علاقة عكسية ، ويمكن ان نستنتج ان الضريبة التناسبية تصيب عددا كبيرا من الدخل المتوسطة الناتجة عن الملكية والعمل اذ يتوقع ان تدر حصيلة اكبر مما تدر ضريبة تصاعدية لا تمس سوى عدد قليل من الدخل الكبيرة.

(٣) النمو الاقتصادي : ويعبر عنه بمعدل التغير الحاصل في الدخل القومي ، حيث كلما زاد النشاط الاقتصادي ادى الى زيادة في الدخل القومي فالعلاقة بين النمو الاقتصادي والطاقة الضريبة علاقة طردية .

(٤) هيكل الاقتصاد القومي : ويقصد بهيكل الاقتصاد القومي مدى مساهمة القطاعات في تكوين الناتج القومي ويعبر عن هذا العامل بالمؤشرات الاتية :

- أ- نسبة مساهمة قطاع التعدين في الدخل القومي
- ب-نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الدخل القومي
- ت-نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الدخل القومي
- ث-نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الدخل القومي

حيث تكون علاقة المؤشرات الثلاثة الاولى مع الطاقة الضريبية علاقة طردية اذ ان زيادة نسبتها في الدخل القومي يؤدي الى زيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي تزداد الطاقة الضريبية ، واما المؤشر الرابع تكون علاقته عكسية مع الطاقة الضريبية لان هذا القطاع انشطته تكون محدودة العدد وان جزءا لا يستهان به من الانتاج الزراعي يستخدم للاستهلاك الذاتي من قبل المنتجين الامر الذي يؤدي الى ابعاد جزءا من الانتاج عن الخضوع للضريبة وبالتالي انخفاض المادة الخاضعة للضريبة الذي يؤدي الى اضعاف الطاقة الضريبية .

(٥) التضخم : ويعبر عنه بالرقم القياسي لاسعار المستهلك ، والتضخم هو ضريبة فريدة النوع يؤدي الى انخفاض الدخل المتاحة لذا تكون العلاقة بينه وبين الطاقة الضريبية علاقة عكسية .

(٦) درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي : تقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي بنسبة الصادرات او نسبة الاستيرادات او الاثنان معا الى الدخل القومي وتدل زيادة مساهمة الصادرات في الدخل القومي على زيادة درجة التنقيذ واهمية قطاع الصناعة والتعدين في الاقتصاد وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين نسبة الصادرات الى الدخل القومي والطاقة الضريبية .

(٧) مدى انتاجية الانفاق العام : حيث يمكن قياس هذا المؤشر بالعلاقة ما بين الناتج الاجتماعي المتحقق والموارد المالية اللازمة لتحقيقه ، واذا كانت انتاجية الانفاق العام مرتفعة زادت الطاقة الضريبية حيث ان الجزء المستقطع كايراد عام يغذي انفاقا عاما منتجا حيث يؤدي بدوره الى زيادة الدخل القومي الحقيقي مما يؤدي الى زيادة الفائض الاقتصادي وبالتالي زيادة الطاقة الضريبية. والعكس صحيح حيث ان انخفاض انتاجية الانفاق العام يؤدي الى اضعاف قدرة الناتج على النمو وبالتالي يضعف الطاقة الضريبية ، اذ تكون العلاقة بين انتاجية الانفاق العام والطاقة الضريبية علاقة طردية.

(٨) الهيكل الضريبي السائد: يتأثر حجم الطاقة الضريبية بالتركيب الفني للضريبة ويظهر هذا التأثير على النحو التالي :

- أ- تركيبة النظام الضريبي ومدى اعتماده على الضرائب المباشرة وغير المباشرة .
- ب-الاعتماد على الضريبة النسبية او التصاعدية ومدى هذا التصاعد .
- ت-مدى قبول الافراد للنظام الضريبي .
- ث-الصياغة الفنية للتشريع الضريبي .

فالطاقة الضريبية تزداد كلما تعددت الضرائب النوعية وايضا في حالة اعتماد النظام الضريبي على الدخل العام كوعاء ضريبي وخصوصا عندما يكون السعر مرتفعا كما هو الحال في البلدان المتقدمة ، اما البلدان النامية فطاققتها الضريبية تزداد في حالة اعتماد النظام الضريبي على الضرائب غير المباشرة بسبب ارتفاع اهميتها النسبية في اجمالي الضرائب نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والاستيراد.

(٩) التقلبات الاقتصادية وموقع الاقتصاد من الدورة الاقتصادية : اذ تكون بعلاقة عكسية في حالة الركود الاقتصادي وبالعلاقة طردية في حالة الراج الاقتصادي

ب- **العوامل الاجتماعية** : وتتضمن المؤشرات الاتية ^(١١) :

^{١١} - عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة ، بلا طبعة ، الدار الجامعة ، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٠١.

(١) عدد السكان : وهو احد مؤشرات الطاقة الضريبية اذ توجد علاقة طردية بين عدد السكان والطاقة الضريبية .

(٢) هيكل السكان : وهو التركيب العمري للسكان او فئات الاعمار ويؤثر هيكل السكان لاي مجتمع من المجتمعات على الطاقة الضريبية لذلك المجتمع ، حيث ان المجتمعات تتكون غالبيتها من الافراد في سن العمل وتكون العلاقة طردية اذ تكون اقدر على خلق الدخل وعلى تحمل العبء الضريبي ايضا من مجتمعات مساوية لها في العدد وفي حجم الدخل القومي لكن غالبية افرادها في سن الطفولة والشيخوخة اي غير قادرين على العمل لانهم مستهلكون اكثر من كونهم منتجون ولهذا تكون الطاقة الضريبية منخفضة وبالعلاقة عكسية .

(٣) التوزيع الجغرافي للسكان : اي توزيعهم حسب الحضر والريف .

(٤) الوعي الضريبي : ويقصد به مدى احساس الافراد باهمية الضريبة كونها جزءا من واجبات المواطنة والضمن الاجتماعي بغض النظر بانها عبء يثقل كاهلهم ، فكلما زاد الوعي الضريبي بين افراد الدولة زادت مساهمتهم في تمويل الانفاق العام وهذا يؤدي الى زيادة الطاقة الضريبية نتيجة زيادة الجزء الذي يتم استقطاعه من الدخل القومي على عكس المجتمعات التي تعاني من ضعف الوعي الضريبي الذي يؤدي بالافراد الى التهرب من دفع الضريبة وبالتالي سوف تنقص الحصيلة الضريبية ويدفع الدولة الى اتباع وسائل اخرى للحصول على الموارد كالقروض العامة والاصدار النقدي الجديد وغيرها.

ت- عوامل اخرى : بالاضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية هناك عوامل اخرى تؤثر في الطاقة الضريبية تتمثل بالمؤشرات الاتية :

أ- حجم راس المال الاجتماعي يتمثل بالبنى التحتية.

ب- درجة المركزية في الادارة الحكومية وتعبر عنه بنسبة الانفاق العام الى الدخل القومي.

ت- مدى كفاءة الادارة المالية في التحصيل الضريبي.

ث- العوامل السياسية

وبالامكان قياس الطاقة الضريبية حسب الاتجاه الموضوعي وفق طريقتين ^(١٢) :

الاولى : طريقة الاداء المتوسط لعدة دول متشابهة حيث قام احد رواد هذه الطريقة وهو كولن كلارك Colin Clark بوضع حدا ضريبيا كمتوسط عام اقصاه ٢٥% من الدخل القومي بوصفه مستوى مقبولا في فترة السلم ، حيث اعتمد كل من اليسون مارتين A-martin وارثر لويس A-Lewis

^{١٢} - لقاء فنجان ثامر زيدان ، دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في العراق وسبل تفعيلها ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ٦٢ .

الطريقة المبسطة في تقدير الطاقة الضريبية اوضحا ان حكومة اي بلد لابد ان تكون قادرة على تحمل الايراد الضريبي الذي يتراوح بين (١٧%-١٩%) من الدخل القومي لكي يستطيع تقديم مستوى من الخدمات العامة للمجتمع.

الثانية : الطريقة الاكثر شيوعا واستخداما ولا سيما في السنوات الاخيرة ومن خلال استخدام النموذج القياسي وتتم عن طريق تطبيق انحدار النسب الضريبية الفعلية لمجموعة من الدول لعدد من المتغيرات التفسيرية وهذه المتغيرات من المفترض ان تؤثر بالطاقة الضريبية التي يجب ان تعكس جانبين معا هما طاقة المجتمع على وقع الضريبة ومدى قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب.

المبحث الثاني : قياس العبء الضريبي والطاقة الضريبية

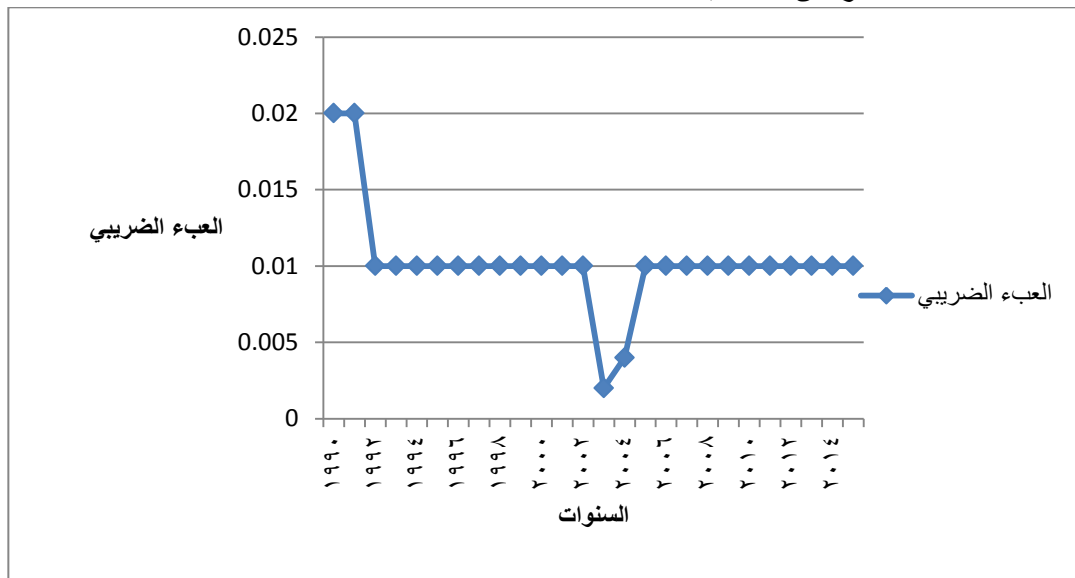
اولا: مؤشر العبء الضريبي في العراق

ويمكن التعرف على العبء الضريبي في العراق من خلال الجدول (١) ففي المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) حيث شهدت هذه المدة الانخفاض الواضح للعبء الضريبي خلالها حيث اخذ بالانخفاض بصورة تدريجية حتى وصل في سنة ٢٠٠٢ الى (٠.٠١) بعد ما كان هذا العبء (٠.٠٢) في سنة ١٩٩٠، ثم انخفض انخفاضاً شديداً في سنة ٢٠٠٣ اذ بلغ (٠.٠٠٢) ليصل العبء الضريبي بمتوسط المدة من (١٩٩٠-٢٠٠٣) الى (٠.١١) وذلك بسبب فرض الحصار الاقتصادي على العراق وما سببه من توقف انتاج الكثير من المنشآت والمعامل والتي تعتمد على المواد الأولية التي تستورد من الخارج حيث توقف استيرادها، مما انعكس ذلك بشكل سلبي على الايراد الضريبي^(١٣)، وبالتالي فان هذا الانخفاض في العبء الضريبي في العراق يشير الى عدم فاعلية النظام الضريبي في ادائه اضافة الى تاثير الحصار في المنشآت والمعامل حيث ادى الى توقف انتاج الكثير منها واثّر بشكل سلبي على الايرادات الضريبية. وبعد عام ٢٠٠٣ اي المدة من (٢٠٠٤-٢٠١٥) عاد الاعتماد المطلق على الايراد النفطي كمكون اساسي لدخل الاقتصاد العراقي حيث نجد ان العبء الضريبي بدأ بالارتفاع الطفيف من (٠.٠٠٤) سنة ٢٠٠٤ الى (٠.٠١) سنة ٢٠١٥ وبنفس المستوى تقريبا، كما سجل العبء الضريبي خلال هذه المدة (٠.٠٠٩) في المتوسط وهو اقل مما كان عليه في المدة الاولى. وكان معدل النمو المركب للعبء الضريبي خلال مدة البحث (١٩٩٠-٢٠١٥) سالبا يبلغ (٢.٧٣%) ، وهذا يدل على مدى ضعف الاداء الضريبي في العراق.

^١ - يسرى مهدي السامرائي ، ابتسام العزاوي، تحليل فاعلية السياسة الضريبية في العراق للمدة (١٩٨٠-١٩٩٥) من خلال بعض مؤشرات التي تختلط مع مفهوم الطاقة الضريبية ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد ٤ ، العدد ٦ ، ص ٦٧.

جدول (١)
قياس العبء في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٥)

السنة	الايراد الضريبي	الناتج المحلي الاجمالي	العبء الضريبي
1990	1139	55926.5	0.02
1991	653	42451.6	0.02
1992	1007	115108.4	0.01
1993	2648	321646.9	0.01
1994	9155	1658325.8	0.01
1995	51721	6695482.9	0.01
1996	61474	6500924.6	0.01
1997	124793	15093144	0.01
1998	202444	17125847.5	0.01
1999	326950	34464012.6	0.01
2000	443467	50213699.9	0.01
2001	532266	41314568.5	0.01
2002	583451	41022927.4	0.01
2003	55693	29585788.6	0.002
2004	200351	53235358.7	0.004
2005	468447	73533598.6	0.01
2006	588170	95587954.8	0.01
2007	1099650	111455813.4	0.01
2008	1021196	157026061.6	0.01
2009	1852713	131275592.6	0.01
2010	1882002	162064565.5	0.01
2011	1301000	217327107.4	0.01
2012	2311000	254225490.7	0.01
2013	2876000	273587529.2	0.01
2014	1967100	266420384.5	0.01
2015	2045331	209491917.8	0.01
متوسط المدة من (١٩٩٠-٢٠٠٣)			٠.١١
متوسط المدة من (٢٠٠٤-٢٠١٥)			٠.٠٠٩
معدل النمو السنوي المركب من (١٩٩٠- ٢٠١٥)			-٢.٧٣



شكل (١) مؤشر العبء الضريبي في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٥)

المطلب الثاني : مؤشر الطاقة الضريبية في العراق

تعد الطاقة الضريبية من المؤشرات المهمة التي تقيس كفاءة الاداء الضريبي، حيث تم استخدام الصيغة الرياضية الاتية لقياس الطاقة الضريبية من قبل الباحثة وتم تقدير النموذج القياسي باستعمال البرنامج الاحصائي (Eviews 10)^(١٤):

$$T/Y = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + B_3x_3 + B_4x_4 + B_5x_5 + B_6x_6 + B_7x_7 + B_8x_8 + B_9x_9 + u$$

اذ تمثل (T/Y) المتغير التابع وهو نسبة مساهمة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي معبرا عن الطاقة الضريبية، وكذلك فان المتغيرا المستقلة هي:

- (X1) نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي .
- (X2) نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي.
- (X3) نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي .
- (X4) نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي .
- (X5) القطاع الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .
- (X6) درجة التنقيذ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .
- (X7) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .
- (X8) حجم التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

^{١٤} - للمزيد انظر

- عياد محمد علي باش ، عامر عمران كاظم،العوامل المحددة للطاقة الضريبية في العراق للمدة (١٩٨٠ - ١٩٩٦)،
المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، المجلد ٣، العدد ٩، ١٩٩٦، ص١٣٩.
- علاء فريد عبد الاحد، بان متي سليم، استخدام اسلوب تحليل الانحدار وتحليل التباين للانحدار في قياس الطاقة
الضريبية في العراق، مجلة جامعة ذي قار، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٠٨، ص٤٦.

(X9) التضخم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .

(u) متغير عشوائي يمثل بقية المتغيرات المستقلة غير المضمنة في النموذج الاقتصادي.

وكانت نتائج المعادلة المقدرة لمحددات الطاقة الضريبية في العراق خلال مدة البحث كما

يأتي:

Dependent Variable: TT

Method: Least Squares

Date: 07/26/18 Time: 23:15

Sample: 1 26

Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009763	0.001351	7.227032	0.0000
X1	9.26E-05	5.95E-05	1.555916	0.1393
X2	-2.36E-05	0.000109	-0.215603	0.8320
X3	0.000421	0.000230	1.831241	0.0858
X4	-0.000745	0.000449	-1.658809	0.1166
X5	-1.85E-05	5.54E-05	-0.333290	0.7432
X6	-2.07E-05	0.000109	-0.189123	0.8524
X7	0.000281	8.34E-05	3.366551	0.0039
X8	-8.60E-05	2.02E-05	-4.251852	0.0006
X9	8.98E-06	5.90E-06	1.522517	0.1474
R-squared	0.852680	Mean dependent var	0.010000	
Adjusted R-squared	0.769812	S.D. dependent var	0.004000	
S.E. of regression	0.001919	Akaike info criterion	-9.390182	
Sum squared resid	5.89E-05	Schwarz criterion	-8.906299	
Log likelihood	132.0724	Hannan-Quinn criter.	-9.250841	
F-statistic	10.28967	Durbin-Watson stat	1.910938	
Prob(F-statistic)	0.000040			

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews 10)

١- التحليل الاحصائي القياسي

يتبين من الدالة المقدرة ان المتغيرات المستقلة استطاعت من تفسير (٧٧%) من التغير

الحاصل في الطاقة الضريبية في العراق خلال مدة البحث.

كما ان قيمة (F) والبالغة (١٠.٢٨) ، تبين رفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة بين

الطاقة الضريبية ومحدداتها عند مستوى معنوية (٥%) ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تلك

العلاقة، وكذلك يوضح اختبار (D.W) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية .

وكما يلاحظ ان معنوية المعالم المقدرة والتي يعكسها اختبار (t) عند مستوى معنوية (١%) و

(X8,X7,X3) الحدية .

٢- التحليل الاقتصادي

اما معلمات المتغيرات المستقلة لكل من قطاع التعدين (X1) والخدمات (X3) واتضخم (X9) فكانت ذات اثر ايجابي على الطاقة الضريبية خلال مدة البحث. في حين ظهرت معلمات المتغيرات المستقلة الاخرى لكل من قطاع الصناعة التحويلية (X2) والزراعة (X4) والانفاق الحكومي (X5) ودرجة التنقيد (X6) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (X7) ودرجة الانكشاف الاقتصادي (X8) ذات اثر سلبي على الطاقة الضريبية في العراق خلال مدة البحث فضلا عن مخالفتها لمنطق النظرية الاقتصادية، فقط (X3) و (X7) يؤثران وبشكل منسجم مع النظرية الاقتصادية من حيث حجم واسارة المعلمات المقدرة، اذ ان زيادة نسبة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (مليون دينار) يؤدي الى زيادة مستوى الطاقة الضريبية بمقدار (٠.٠٠٠٠٤٢١) مليون دينار، وكذلك متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بمقدار مليون دينار يؤدي الى زيادة مستوى الطاقة الضريبية بمقدار (٠.٠٠٠٠٢٨١)

من جانب اخر نلاحظ من خلال جدول (٢) تفاوت الطاقة الضريبية بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٥). ففي المدة الاولى (١٩٩٠-٢٠٠٣) فقد بلغت الطاقة الضريبية (١.٦٩) مليون دينار في سنة ١٩٩٠ وبدأت بالانخفاض حتى وصلت الى (٠.٩٨) في سنة ١٩٩٦ والسنوات اللاحقة استمرت على هذا الحال حتى سنة ٢٠٠٣ حيث انخفضت الطاقة الضريبية الى ادنى مستوياتها وهو (٠.١٥) وبلغ متوسط هذه المدة (١.٠١)، اما في المدة الثانية للبحث (٢٠٠٤-٢٠١٥) فقد بلغت في سنة ٢٠٠٤ (٠.٤٣) بسبب الظروف المالية التي واجهت الاقتصاد العراقي وظروف الحرب على العراق مما اجبر الدولة زيادة الاعتماد على المصادر غير النفطية في تمويل الموازنة العامة، ثم واصلت الارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى ٢٠١٠ اذ بلغت (١.١) واستمرت بالتفاوت حتى بلغت في سنة ٢٠١٥ الى (٠.٨) وان متوسط هذه المدة بلغ (٠.٨٥) وبمعدل نمو مركب سالب خلال المدة من (١٩٩٠-٢٠١٥) قد بلغ (٣%).

جدول(2)

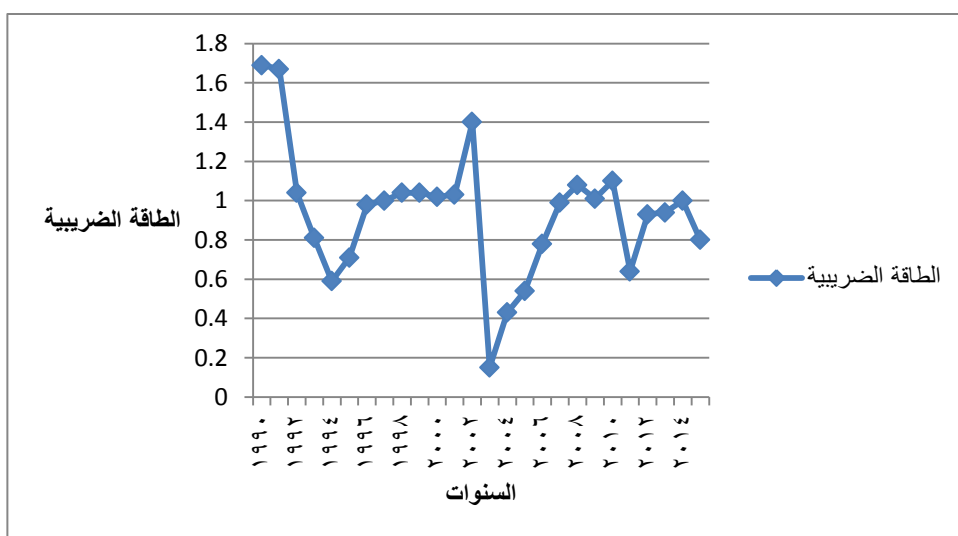
قياس الطاقة الضريبية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

(مليون دينار)

السنة	الطاقة الضريبية
1990	1.69
1991	1.67
1992	1.04
1993	0.81
1994	0.59
1995	0.71
1996	0.98
1997	1
1998	1.04
1999	1.04

1.02	2000
1.03	2001
1.4	2002
0.15	2003
0.43	2004
0.54	2005
0.78	2006
0.99	2007
1.08	2008
1.01	2009
1.1	2010
0.64	2011
0.93	2012
0.94	2013
1	2014
0.8	2015
١.٠١	متوسط المدة من (٢٠٠٣-١٩٩٠)
٠.٨٥	متوسط المدة من (٢٠١٥-٢٠٠٤)
-٢.٩٥	معدل النمو السنوي المركب من (١٩٩٠- ٢٠١٥)

المصدر: من اعداد الباحثة



شكل (٢) مؤشر الطاقة الضريبية في العراق من (١٩٩٠-٢٠١٥)

المبحث الثالث : مؤشر الجهد الضريبي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)

نلاحظ من خلال الجدول (٣) ان الجهد الضريبي خلال المدة من (١٩٩٠-٢٠٠٣) لم يتجاوز الواحد الصحيح مما يدل على وجود متسع لفرض مزيد من الضرائب او رفع معدلات الضرائب التي كانت سائدة خلال تلك الفترة لاستغلال طاقة الاقتصاد والضريبة بالكامل، ففي سنة ١٩٩٠ و ١٩٩١ بلغ (٠.٠١٢) ويعني ذلك ان المجتمع يتحمل اعباء مالية تفوق طاقته الضريبية، واستمر ما بين الارتفاع والانخفاض من سنة ١٩٩٢-١٩٩٥ ثم انخفض في سنة ١٩٩٦ واستمر الى ٢٠٠١ بواقع (٠.٠١٠)، ثم ارتفعت في سنة ٢٠٠٣ وبلغت (٠.٠١٣) حيث كان متوسط هذه المدة (٠.٠١١)، اما في المدة الثانية للبحث (٢٠٠٤-٢٠١٥) حيث انخفض الجهد الضريبي في سنة ٢٠٠٤ وبلغ (٠.٠٠٩)، اذ بلغ اعلى قيمة له في هذه المدة (٠.٠١٩) سنة ٢٠٠٥ وادنى قيمة له بلغت (٠.٠٠٩) خلال هاتين السنتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ حيث استمر الجهد الضريبي مابين الارتفاع والانخفاض الى ان وصل الى (٠.٠١٣) سنة ٢٠١٥ ومتوسط بلغ (٠.٠١٢) وكان معدل النمو المركب للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٥) هو (٠.٢١٩) وهو معدل منخفض يشير الى عدم استغلال الطاقة الضريبية للمجتمع بالكامل لانه اقل من الواحد الصحيح وهذا يعني عدم فاعلية السياسة الضريبية في العراق في اداء مهامها، وكان هذا نتيجة اعادة تصدير النفط وارتفاع حصيله ايرادات النفط والاعتماد الكبير عليها في تمويل الموازنة العامة في العراق وهذا واقع ضريبي غير طموح في الاقتصاد العراقي نتيجة توقف العمل بانواع متعددة من الضرائب وخفض اسعار انواع اخرى مما اثر بشكل سلبي في حصيله الايرادات المتأتية من الضرائب اذ اصبحت لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الايرادات العامة.

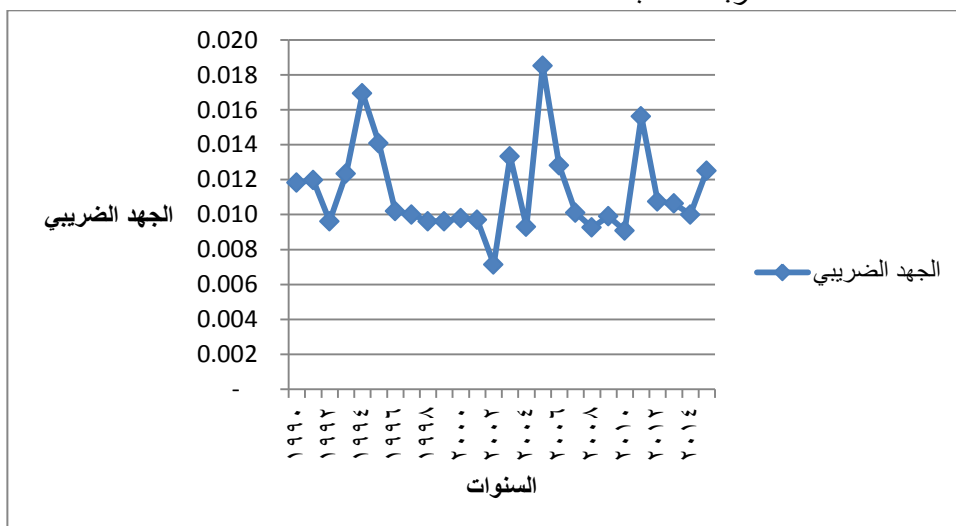
جدول (3)

قياس الجهد الضريبي في العراق من (١٩٩٠-٢٠١٥)

السنة	العبء الضريبي (١)	الطاقة الضريبية (٢)	الجهد الضريبي (٣=٢/١)
1990	0.02	1.69	0.012
1991	0.02	1.67	0.012
1992	0.01	1.04	0.010
1993	0.01	0.81	0.012
1994	0.01	0.59	0.017
1995	0.01	0.71	0.014
1996	0.01	0.98	0.010
1997	0.01	1	0.010
1998	0.01	1.04	0.010
1999	0.01	1.04	0.010
2000	0.01	1.02	0.010
2001	0.01	1.03	0.010
2002	0.01	1.4	0.007

0.013	0.15	0.002	2003
0.009	0.43	0.004	2004
0.019	0.54	0.01	2005
0.013	0.78	0.01	2006
0.010	0.99	0.01	2007
0.009	1.08	0.01	2008
0.010	1.01	0.01	2009
0.009	1.1	0.01	2010
0.016	0.64	0.01	2011
0.011	0.93	0.01	2012
0.011	0.94	0.01	2013
0.010	1	0.01	2014
0.013	0.8	0.01	2015
٠.٠١١	١.٠١	٠.١١	متوسط المدة من (٢٠٠٣-١٩٩٠)
٠.٠١٢	٠.٨٥	٠.٠٠٩	متوسط المدة من (٢٠١٥-٢٠٠٤)
٠.٢١٩	-٢.٩٥	-٢.٧٣	معدل النمو المركب من (١٩٩٠- ٢٠١٥)

المصدر: اعداد الباحثة



شكل (٣) الجهد الضريبي في العراق للمدة من (١٩٩٠-٢٠١٥)

الاستنتاجات

١- شكل العبء الضريبي متوسط نسبة خلال مدة البحث الاولى (١٩٩٠-٢٠٠٣) (٠.١١)، بينما شكل العبء الضريبي خلال المدة الثانية (٢٠٠٤-٢٠١٥) (٠.٠٠٩)، بمعدل نمو مركب سالب بلغ (٢.٧٣%)، وهذا مؤشر يدل على مدى ضعف الاداء الضريبي في العراق مقارنة بالدول الاخرى.

- ٢- تمتلك الدالة المقدرة لموضوع البحث قوة تفسيرية تنبؤية عالية ، اذ استطاعت متغيرات الدالة تفسير (٨٥%) من التغير الحاصل في الطاقة الضريبية.
- ٣- ان الجهد الضريبي ذو علاقة عكسية بصافي الموازنة العامة اي ان زيادة الجهد الضريبي يؤدي الى خفض صافي الموازنة العامة بسبب العلاقة العكسية بينهما مما يؤدي الى الاختلالات في جانبها وما يترتب عليه من عجوزات فيها

التوصيات

- ١- الحد من حالات التهرب الضريبي من خلال اعتماد قوانين صارمة وراذعة للمتخلفين من دفع الضريبة مقابل منح حوافز مادية ومعنوية للمكلفين الملتزمين بدفع الضريبة المقررة في مواعيدها وان نشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع يؤدي الى زيادة حجم الوعاء الضريبي.
- ٢- التوسع في الدراسات الخاصة بالطاقة الضريبية واعطاءها مزيدا من الاهتمام.
- ٣- نظرا لانخفاض الجهد الضريبي وخاصة في العراق خلال مدة البحث مع وجود طاقة ضريبية اكبر فان على السياسة الضريبية ان تذهب نحو مسارات جديدة لتوسيع الدخول المشمولة بالضريبة ورفع نسبتها من خلال تفعيل دورها في تحقيق الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تقليل تبعية الموازنة العامة للدولة لقطاع النفط بشكل يجعل الاقتصاد اكثر استقرارا واقل تأثرا بالصدمات الخرجية

المصادر

- ١- احمد سليمان ياسين الصفار ، السياسة الضريبية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، ١٩٨٣.
- ٢- احمد عبد القادر ، تقدير الطاقة الضريبية والجهد الضريبي في الاردن ، مجلة العلوم الادارية ، الاردن ، مجلد ٤٣ ، العدد ٢ ، ٢٠١٦.
- ٣- جنان جاسم عباس الجبوري ، قياس وتحليل محددات الطاقة الضريبية في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، ٢٠١٧.
- ٤- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، ط١، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
- ٥- ريتشارد موسجراف ، بيجي موسجراف ، المالية العامة في النظرية والتطبيق ، ترجمة : محمد حمدي السباخي ، كامل سلمان العاني ، بلا طبعة ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، ١٩٩٢.
- ٦- سعيد علي محمد العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط١ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠١١.

- ٧- عادل فليح العلي ، طلال محمود كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، الكتاب الثاني الايرادات العامة والموازنة العامة للدولة ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل - العراق ، ١٩٨٩ .
- ٨- عبد الحميد الخرايشة ، الطاقة الضريبية والعبء الضريبي دراسة تحليلية في الاردن ، بحث منشور في مجلة الدراسات، الاردن ، مجلد ٢٤ ، عدد ١ ، ١٩٩٧ .
- ٩- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، بلا طبعة ، الدار الجامعة ، القاهرة، ٢٠٠٥ .
- ١٠- علاء فريد عبد الاحد، بان متي سليم، استخدام اسلوب تحليل الانحدار وتحليل التباين للانحدار في قياس الطاقة الضريبية في العراق، مجلة جامعة ذي قار، المجلد ٤، العدد ١، ٢٠٠٨، ص ٤٦ .
- ١١- عياد محمد علي باش ، عامر عمران كاظم، العوامل المحددة للطاقة الضريبية في العراق للمدة (١٩٨٠-١٩٩٦)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، المجلد ٣، العدد ٩، ١٩٩٦ .
- ١٢- كمال عبد حامد ال زيارة ، قياس العبء الضريبي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، بغداد ، مجلد ٤ ، العدد ١٤ ، ٢٠١٥ .
- ١٣- لقاء فنجان ثامر زيدان ، دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في العراق وسبل تفعيلها ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ .
- ١٤- محمد عبدالله العربي ، اصول علم المالية العامة والتشريع المالي ، ط ٢ ، مطابع رمسيس ، الاسكندرية ، ١٩٥٣ .
- ١٥- محمد عديناات ، منى ابو مازن ، تحليل هيكل الايرادات الضريبية ، مجلة دراسة العلوم الادارية ، مجلد ٢٥ ، العدد ١ ، ١٩٩٨ .
- ١٦- مليحة جبار عبد الكعبي ، الضريبة ودورها في تمويل الموازنة العامة للمدة (١٩٨٥-٢٠٠٥) مصر والاردن والعراق - دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية ، ٢٠٠٨ .
- ١٧- يسرى مهدي السامرائي ، ابتسام العزاوي ، تحليل فاعلية السياسة الضريبية في العراق للمدة (١٩٨٠-١٩٩٥) من خلال بعض مؤشرات التي تختلط مع مفهوم الطاقة الضريبية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، مجلد ٤ ، العدد ٦ .

18- Datton , Principles of Public Finance ,Ron ledge and Keg an Raul
ltd ,London ,1996.